اليهود يحكمون العالم

رؤية اقتصادية

تأليف

د. زيد بن محمد الرماني

دار الوطن للنشر

اليهود
يحكمون العالم

رؤية اقتصادية

تأليف

د. زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية

دار الوطن للنشر

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

دار الوطـــن للنشـــر - الريـــاض
هاتف : ٤٧٩٢٠٤٢ (٥ خطوط) فاكس : ٤٧٢٣٩٤١- ص . ب : ٣٣١٠

- البريـــد الالكترونـــي : pop@dar-alwatan.com
- موقعنا على الانترنت : www.dar-alwatan.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلاماً على عبده المصطفى، أما بعد:

فإن للتاريخ تأثيراً كبيراً على حياة الإنسان ومستقبله، ولقد اهتم القرآن الكريم اهتماماً كبيراً بأحداث التاريخ، وخصَّص لها مساحة كبيرة في سوره وآياته ، اختار منها الجانب المؤثر المنسجم مع الموضوعات التي عالجها.

ومن الأحداث التاريخية التي اهتم القرآن الكريم بها: أخبار بني إسرائيل، فقد اهتم بها بسبب ارتباطهم الوثيق بأرض العرب وما حولها، وأيضاً بسبب كثرة الأنبياء والمرسلين الذين بُعثوا فيهم، ولا شكَّ أن أخبار القرآن الكريم عن بني إسرائيل أصح الأخبار وأوثقها،حيث أظهر سبحانه من خلالها الصورة الحقيقية لليهود، قال تعالى:﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٧٦﴾ ﴾ [النمل: ٧٦].

والعجيب الملفت للأنظار أنه سبحانه وتعالى ذكرهم في القرآن الكريم باسم بني إسرائيل أكثر من ذكره لهم باسم اليهود، فقد تكررت كلمة " إسرائيل " في القرآن في اثنين وأربعين موضعاً، بينما تكررت

كلمة "اليهود" في ثمانية مواضع، وكلمة" هادوا" في عشرة مواضع.

يقول الأستاذ عبد الحميد طهماز في كتابه " يا بني إسرائيل":

والجدير بالذكر أن اليهود قد أصروا في عصرنا الحاضر على تسمية أنفسهم بـ (الإسرائيليين)، وعلى تسمية دولتهم التي أقاموها في فلسطين بدولة "إسرائيل".

وقد خاطب الله تعالى بني إسرائيل مباشرة في القرآن الكريم أربع مرات، كما في سورة البقرة الآيات (٤٠-٤٦)، والآيات (٤٧-٦١)، والآيات (١٢٢-١٤١)، وسورة طه الآيات (٨٠-٩٧)، وناداهم في كل مرة بقوله الكريم: " يا بني إسرائيل" ، خاطبهم عز وجل بالخطاب الذي يحبونه ويعتزون به وهو انتسابهم العِرْقي إلى إسرائيل نبي الله يعقوب عليه السلام.

وحقّ لموسى عليه السلام أن يأسف ويحزن وهو يواجه من قومه بني إسرائيل الجحود والخذلان مع الوقاحة وسوء الأدب، فلا يملك إلا أن يتوجه إلى الله تعالى بكلمات تقطر حزناً وأسىً: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [المائدة: ٢٥].

فكثيراً ما اعترض بنو إسرائيل على موسى عليه السلام ووجهوا إليه أسئلة تدل على وقاحتهم وعدم ثقتهم به كقولهم: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [البقرة: ٥٥]. وكأسئلتهم عن أوصاف البقرة التي أمرهم عليه السلام

بذبحها، والتي أدّت إلى أن يشدّد الله عليهم، وأن يصفهم تعالى بقسوة القلوب، فيقول مؤنّباً لهم: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة: ٧٤].

ولهذا حذَّر سبحانه أصحاب نبي الهدى أن يكونوا مثل بني إسرائيل فقال جل وعلا " ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾ البقرة:١٠٨].

وليس هذا شأن بني إسرائيل مع موسى عليه السلام وحده، بل كان شأنهم وديدنهم مع جميع الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، قال عز وجل: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٨٣﴾ ﴾ [آل عمران: ١٨٣]. فهم قتلة الأنبياء والمرسلين، كما قال سبحانه: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧].

وقد لعنهم الله سبحانه وأبعدهم عن رحمته بسبب نقضهم ميثاقهم، كما جعل قلوبهم غليظة قاسية لا تقبل الحق ولا تذعن له، وتركوا قسماً كبيراً مما كلفوا به، وأصبحت الخيانة لازمة لهم، قال تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ﴾ [المائدة: ١٣].

هكذا استحق بنو إسرائيل لعناً من الله تعالى وغضباً متتابعاً

مترادفاً بسبب كفرهم السابق واللاحق، وإعراضهم عن دين الله وشريعته، ومواقف الجحود والعناد من أنبيائهم.

وأنزل تعالى في ذلك قوله الكريم: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾ ﴾ [المائدة: ٦٠].

وكفر بني إسرائيل كفر عريق متوارث.

قال تعالى في سياق حديثه عن جرائم بني إسرائيل التاريخية الكبرى في سورة النساء:﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٥]. أي غضبنا عليهم ولعناهم وفعلنا بهم ما فعلنا بسبب نقضهم ميثاقهم. ﴿ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ أي وبسبب كفرهم بآيات الله تعالى التي أنزلها عليهم في التوراة. ﴿ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ كزكريا ويحيى عليهما السلام ﴿ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾ أي قلوبنا محجوبة عن دعوتك ورسالتك، وهو ما قالوه لخاتم الأنبياء محمد عليه السلام عندما دعاهم للإسلام، قال سبحانه: ﴿ وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [البقرة: ٨٨].

ختاماً أقول: إن الواجب على المسلمين في العصر الحاضر أن يحدِّدوا موقفهم من بني إسرائيل على ضوء الصورة الحقيقية التي رسمها لنا ربنا سبحانه في كتابه العزيز...



النظام المرابي إنتاج يهودي

عندما نقول بأن الربا هو سمة العصر الرأسمالي، فإننا لا نطلق شتيمة، وإنما نثبت حقيقة أساسية من حقائق هذا العصر.

وظاهرة المرابي كما هو معروف هي تعبير عن وجود أزمة اجتماعية، سواء أكانت تتناول فرداً وأسرته، أو شعباً برمته، أو عالماً بأجمعه، وهي كارثة فظيعة تترتب عليها نتائج متعددة.

وما هو أشد فظاعة أن يمتلك المرابي موقع القيادة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

عندئذٍ تغدو الأزمة نظاماً اجتماعياً،له قوانينه وثقافته وعلاقاته وفنونه وسيكولجيته وسيولوجيته التي تخدم جميعها نظام الربا.

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم محكومٌ بنظام عالمي ربوي، وتقوده مؤسسات مرابية لها مصلحة باعتبارها مرابية، في تعميق أزماته أكثر فأكثر.

إن السمة الربوية البارزة تبرز في هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الحياة العالمية. فهذه الشركات تسيطر على مجمل العلاقات النقدية والمالية الدولية من خلال المصارف عابرة القارات أيضاً.

فالشركات المرابية لا تقوم بوظائف مالية نظيفة، وإنما هي تتلاعب بالاحتياطيات النقدية العالمية، وتتحكم باتجاهات توظيفها بأساليب احتيالية، لفترات قصيرة، فتسبب تأزيم الأوضاع المالية والنقدية للبلدان الفقيرة تأزيماً خطراً، يجعلها أكثر طواعية في قبضة المؤسسات العالمية الحاكمة.

إن الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر سيطرة تامة على حوالي نصف التجارة الدولية، إذ تقوم بتسويق ٩٠٪ من أهم السلع الأساسية التي تصدرها بلدان الجنوب الفقيرة، بينما تسيطر الحكومات الصناعية على معظم نصف التجارة الدولية الثاني.

ومن المعلوم، أن الدول الصناعية هي المالكة للشركات المتعددة الجنسيات، وأن أذرعها المالية والنقدية تتحرك طليقة داخل هذه الشركات.

لقد تبين خلال عشر سنوات مضت أن الشركات المرابية استردت ٢,٥ دولاراً مقابل كل دولار واحد وظفته في البلدان الفقيرة.

إن الإنسان في هذا العصر لا يمكن أن يصدق بأن إدارات النظام العالمي لا تعي خطورة تدمير بلدان جنوب العالم، ولكن الحالة تصبح مفهومة في ظل حقيقة أساسية هي: ربوية وعالمية هذا النظام العالمي.

لقد أبيدتْ مجتمعات لصالح نهوض مجتمعات، ودمّرت قارات

لصالح بناء قارات ، وسحقت طبقات في سبيل حياة طبقات، وصفيت احتكارات أدنى من أجل دعم احتكارات أعلى.

إن ميكانيكية النظام العالمي الباردة الصماء تنضح الثروات جنوب الكرة الأرضية بلا أدنى هوادة، بَيْدَ أنها لا تريد لهذا الجنوب أن ينضب، وهو - وللأسف- قد أوشك على النضوب!!

إنهم يستعبدون سكان الجنوب إلى درجة التحكم بأنفاسهم ونبضات قلوبهم. إنهم يلوِّثون البيئة العالمية بصناعاتهم ونفاياتهم ونمط حياتهم في الشمال، ويدفعون بالكرة الأرضية إلى مهاوي كارثة ايكولوجية.

إن النضج العشوائي التبذيري المتلاف لثروات جنوب العالم قد تجاوز النقطة التي كان يتوجب إيقافه عندها قبل زمن طويل، فكيف ينتفعون بالجنوب بعد أن ينضب، ويتعرى كالبادية الجرداء؟!

إن الشركات متعددة الجنسيات لا يمكن أن تفهم بشكل جلي، دون استجلاء كافة التأثيرات التي تتركها في ساحة نشاطها، إذ إن هذه التأثيرات لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، وإن كان يعتبر أحد الحوافز الرئيسية لنشوئها، حيث إن نشاطها وطرق تنظيمها وإدارتها، يؤدي إلى تأثيرات ذات طابع سياسي واجتماعي عميق.

إذ تعتبر الشركات عابرة القارات أحد أرقى الأشكال الاستعمارية المعاصرة للرأسمالية. وقد بدأ نشاط هذه الشركات بعد الحرب العالمية

الثانية.

إن المعيار الذي يضبط النشاط الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات من حيث اتساع هذا النشاط أو تقلصه، هو معيار حجم الإنتاج الدولي.

يقول سامي هابيل في كتاب" **السمات الراهنة للعصر الرأسمالي**": إن التعليل المنطقي لأسباب نشوء هذه الشركات يندرج في إطار فَهْم طبيعة الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الشركات، ودورها في خدمة النظام الرأسمالي، طبقاً للمبدأ القائل " **ليس لرأس المال وطن، بل وطنها سوق الاستثمار**".

وقد أشار تقرير "منظمة الأونكتاد "حول سيطرة هذه الشركات بقوله: توجد في الوقت الراهن (في ثمانينيات هذا القرن) حوالي ١٥ شركة تجارية كبيرة تتحكم بـ ٩٠٪ من تجارة القطن العالمية، وثلاث شركات تتحكم بـ ٧٥٪ من تجارة الموز، وخمس شركات تتحكم بـ ٧٥٪ من تجارة الكاكاو، وست شركات تتحكم بـ ٩٠ ٪ من تجارة التبغ والدخان.

إن مجمل خسائر الدول النامية بسبب تحكم هذه الشركات يقدر بحوالي ٥٠-١٠٠ مليار دولار سنوياً.

وقد أوضحت مؤشرات الجداول الإحصائية الصادرة عن الأمم المتحدة عن حجم الدور الذي تلعبه هذه الشركات في صادرات

البلدان النامية، وبينت أن ٨٥٪ من تجارة المواد الغذائية يتم تصديرها عن طريق هذه الشركات، كذلك ٩٠٪ من تجارة المواد الخام الزراعية، و٩٥٪ من المواد المعدنية والخامات.

و المشكلة، هي ترافق تطور التقنية في العالم مع نشوء الشركات متعددة الجنسيات، حيث حوّلت التقنية من أداة إيجابية لتطوير المجتمعات وخدمة التقدم البشري إلى أداة ابتزاز واستنزاف لشعوب البلدان النامية. فقد قامت هذه الشركات على أساس توحيد السوق الدولية للتقنية، واخضاعها لعوامل الاحتكار.

والدور الخطير الذي تقوم به هذه الشركات هو تحويل أدوات التقنية إلى سلعة تجارية لا أداة علمية.وخطر ذلك يكمن في الآثار الثقافية وأساليب التفكير لدى مجتمع البلد المستورد.

فقد أوضحت الدراسات الصادرة عن منظمة الأونكتاد أن مشروعات الاستثمار وتأثيراتها الناجمة عن استخدام التقنية كانت سلبية في البلدان النامية. إضافة إلى ما تلعبه الشركات متعددة الجنسيات من أدوار في مجال إحباط أية إمكانية للاستفادة من التقنية لنهوض صناعي مستقل في البلدان النامية.

و لذلك فإن الكفاح من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد قد أصبح جوهر قضية البلدان النامية.

بَيْدَ أن النظام العالمي الجديد الذي تطمح شعوب البلدان النامية

إلى تحقيقه، ليس هو عالمية أمريكا أو عولمة أوروبا بل هو النظام العالمي المتميز بأنه:

١-عالم متحرّر من الاستنزاف والابتزاز الاقتصادي.

٢- عالم متحرر من الديون المتراكمة و فوائدها.

٣- عالم يوسِّع قاعدة التعاون الاقتصادي.

٤- عالم تتقلص فيه الهوة بين الفقير والغني.

٥- عالم تسوده شروط صحية للنمو المتكافئ.

٦- عالم يوضع فيه العلم والتقنية في خدمة الإنسان.

ختاماً أقول: آمل ألا يطول انتظار البلدان النامية لهذا النظام العالمي العادل، وإلا ستبقى في حالة مزرية من الاستعباد والتبعية والفقر والجوع والجهل والأمراض والبطالة وسوء التغذية والتخلف.

فإلى متى ستظل هذه البلدان لعبة يتسلى بها النظام المرابي العالمي؟!



الشركات متعددة الجنسيات يهودية

لقد أصبح من المسلَّم به، على نطاق واسع، بين علماء الاقتصاد وبين الباحثين في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والمنهجية أن بزوغ الشركات متعددة الجنسية ونموها، أو كما تسمى أحياناً الشركات الدولية أو الشركات العابرة الجنسية، هو واحد من أكثر التطورات دراماتيكية في فترة السنوات الأخيرة.

ويعتبر بعض الباحثين هذا التطور ظاهرة كبرى أو الظاهرة الأكبر في الاقتصاد الدولي في يومنا الحاضر. وتتجاوز هذه الأهمية حدود المجال الاقتصادي إلى التأثير العميق في المجالات السياسية والاجتماعية، وبصفة خاصة في دور الحكومات في ممارستها لمسؤولياتها، وفي سير العلاقات بين الدول.

إن عمليات هذه الشركات تنتشر الآن على اتساع العالم كله، حيث تبني المصانع، وتبيع منتجاتها في عديد من الدول المختلفة، وحيث تحول مبالغ هائلة من النقود بين الآلات المختلفة وفقاً لاحتياجاتها، وتوظف أناساً من جنسيات متباينة.

وعلى سبيل المثال، فإنَّ أيًا من هذه الشركات " جنرال موتورز"

للسيارات ، و" شيل" و، " إسو" للنفط و " آي . بي. إم" للحاسبات الالكترونية ، و" فيليبس" للمعدات والأجهزة الكهربائية، لا يمكن أن تنسب إلى بلد معين ، فإن منتجاتها لا تصنع في بلد واحد، وإنما تصنع في عدة بلدان مختلفة في وقت واحد، وتباع من خلال نظم متكاملة للتوزيع تتخطى الحدود الوطنية.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الشركات على درجة بالغة من الضخامة، حتى إن المبيعات السنوية لواحدة منها يمكن أن تعادل أو تفوق إجمالي الإنتاج الوطني لواحدة من الدول الأوروبية، كما أن معدل نموها أسرع بكثير منها.

لقد أكدَّ أشمل التقارير التي نشرت عن عمليات الشركات متعددة الجنسيات، وهو تقرير أعدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن القيمة الدفترية لاستثمارات هذه الشركات في العالم خلال الستينيَّات أن هذه القيمة بلغت حوالي ٩٠ مليار دولار، ثلثاها في البلدان الصناعية المتقدمة، والباقي في البلدان الأقل نمواً.

ومن المؤكد أن هذه الأرقام أصبحت قديمة، حيث يقدر أن إجمالي استثمارات الشركات متعددة الجنسية قد نما بمعدل سنوي قدره ١٢٪ وعلى هذا فلابد أن يكون هذا الإجمالي قد بلغ أكثر من ١٥٠ مليار دولار في أوائل السبعينيات، و٢٠٠ مليار دولار في أوائل الثمانينيَّات و٢٥٠ مليار دولار في أوائل التسعينيَّات، ومن المتوقع أن

يصل إلى ٣٠٠ مليار أو أكثر مع أوائل الألفية الثالثة.

إن الشركات متعددة الجنسية تشكل اليوم قوة اقتصادية عظمى، فإنتاجها يزيد بمعدل يبلغ نحو ضعف معدل نمو الاقتصاد الداخلي للدول الصناعية المتقدمة، ومن المتوقع أن يكون لنحو (٥٠٠) أو (٦٠٠) شركة من هذه الشركات قبل نهاية هذا القرن ملكية ما لا يقل عن ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم بأسره، وأن تقوم بإنتاج أكثر من نصف الإنتاج العالمي.

وقد قدّر باحثو " جامعة هارفارد" أن القيمة المضافة التي حققتها الشركات متعددة الجنسية خلال عام واحد بلغت حوالي ٥٠٠ مليار دولار،أي خُمْس إجمالي الإنتاج الوطني لكل دول العالم .

وبناءً على هذا، توصّل أحد الباحثين إلى أن كل دولار واحد من القيمة الاستثمارية النقدية ينتج دولارين من المبيعات سنوياً. وعلى هذا الأساس نفسه تكون الشركات الدولية قد أنتجت من السلع ما تربو قيمته على ٣٠٠ مليار دولار خارج بلدانها الأصلية. وهذا الرقم يفوق القيمة الكلية للتجارة العالمية خلال ذلك العام.

إن هذه الحقائق والمعطيات وجَّهت الأنظار إلى خطورة دور الشركات متعددة الجنسية وتأثيرها في العالم كله.

وزاد من هذا الاهتمام ما تبين لعديد من الباحثين من أن هذه الشركات تفرض قيوداً شديدة على المعلومات عن استثماراتها،

وعملياتها ومبيعاتها وأرباحها وتحويلاتها النقدية، وما تبين أيضاً من أن معظم مديري هذه الشركات الملاحقة يفضلون عدم إثارة المناقشات حول هذه المعلومات سواء في مؤتمرات أو ندوات أو حلقات دراسية.

إذ يشعر هؤلاء أن من الخطورة بمكان مناقشة آثار مثل هذه المناقشة التي من شأنها أن تثير انزعاج الحكومات والرأي العام في البلدان التي تمارس فيها نشاطاتها الأمر الذي قد يثير بالتالي أفعالاً سياسية ضارة بمصالح تلك الشركات.

يقول سمير كرم في كتابه" **الشركات متعددة الجنسية** " إن الحجم الاقتصادي الضخم للشركات متعددة الجنسية والإنتاجيات الهائلة التي تحققها، يوفران الموارد المالية والخبرات اللازمة للبحوث العلمية والتقنية.

بَيْدَ أن المشكلة تكمن في كون هذه الشركات تعلب دوراً خطراً في تشجيع ظاهرة نزيف الأدمغة، أي هجرة العقول العلمية والفكرية والتقنية وأصحاب الخبرات المختلفة من دول العالم الثالث إلى الدول التي توجد فيها مقار رئيسية لهذه الشركات، وبخاصة الولايات المتحدة.

وللأسف، فإن سيطرة بعض الشركات الدولية في المجال التقني تبلغ حداً يجعل لها هيمنة سياسية واجتماعية في بعض الأحيان.

لذا، يؤكّد أكثر من مصدر اقتصادي أن هناك ثمناً سياسياً لقاء

الفوائد العلمية والاجتماعية التي تقدمها الشركات الدولية في مجال التقدم التقني.

إن الشركات متعددة الجنسية تمارس سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في أنحاء العالم. وجميع الفروع تعمل تحت نظام دقيق وفي إطار استراتيجية عالمية وسيطرة عالمية مشتركة.

ذلك لأن المركز الرئيس للشركة متعددة الجنسية هو بمثابة الدماغ والجهاز العصبي المركزي لهذه الاستراتيجيات.

إن دوائر اقتصادية عديدة في العالم تذهب الآن إلى أن معدل ازدياد قوة الشركات متعددة الجنسية وسلطانها ونفوذها سوف يتسارع بصورة دراماتيكية، وأن العالم يتحول نتيجة لذلك بسرعة نحو عصر المؤسسات الأكبر من عملاقة.

وعلى سبيل المثال فإن أحد أنصار هذا الرأي "هوارد بيرلموتر" يعتقد أن العالم قد أصبح تحت هيمنة عدد من الشركات الدولية البالغة الضخامة والتي يتراوح عددها بين (٦٠٠أو٥٠٠) شركة، هي المسؤولة عن القسم الأكبر من الإنتاج الصناعي العالمي.

كذلك سوف يزيد تكامل اندماج الاقتصاديات الوطنية عن طريق نشاطات الشركات الدولية، وذلك بفعل انتشار عملية الشراء المركزية بواسطة مكتب رئيسي، أو مكتب إقليمي بالوكالة عند عديد

من فروع هذه الشركات.

وللأسف، فإن الشركات الدولية تفرض شروطاً باهظة ومجحفة على دول العالم الثالث النامية، مقابل تقديم رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه الدول. و بصفة عامة فإن الشركات الدولية لا تقوم بالاستثمار في الدول النامية إلا بشروط تحقق لها أرباحاً أعلى بكثير من تلك التي تحصل عليها من الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.

كذلك فإن الشركات الدولية فيما تقيمه من مشروعات في البلدان النامية تفرض عادة مشروعات ليست ذات أولية عالية في التنمية، مثل النشاطات السياحية والمصرفية والتجارية. وحين تهتم هذه الشركات بالصناعة فإنها تنتج سلعاً لا تستجيب لاحتياجات الناس وسلعاً ليست في متناول دخولهم، وإنما تستهلكها الأقلية الغنية.

ختاماً أقول: من المؤكد أن الشركات الدولية ليست ظاهرة جديدة ، ولكن الموقف الراهن يتطلب رسم صورة موضوعية تبين دور هذه الشركات وتأثيراتها الخطيرة وإعداد الوسائل الكفيلة لمواجهة نشاطات هذه الشركات الدولية.. وقد آن الأوان....



البغول اليهود

البغول تعبير يُطلق على كبار مهربي المخدرات الذين يستثمرون أموالهم في العقارات بصفة خاصة، ويقومون بنقل الأموال إلى خارج البلاد بواسطة شركات استثمار أجنبية عُرفت باسم" شركات الدّمى" التي توجد في دول لا يمكن للسلطات الحكومية فيها الاطلاع على دفاترها، ثم تقوم هذه الشركات المستترة بعقد اتفاقيات قروض لإعادة الأموال مرة أخرى إلى المهربين أو البغول.

البغول تعبير يطلق كذلك على كل مَنْ يحصل على دخل غير مشروع من مصادر أخرى كالرشوة أو الاختلاسات أو الدعارة أو عمولات السلاح أو تهريب الأموال إلى الخارج ، ويقوم باستثمار دخله في شراء السلع النفيسة والشيكات المصرفية ثم ينقلونها إلى الخارج.

وخصوصاً في تلك الدول التي تفرض نظام حسابات سرية لا تسمح بالكشف عن حقيقة الدخل أو تتبع حركته داخل البنوك والتي تعرف بالدول (الملاذ) المصرفي، التي يبلغ عددها قرابة ٣١ دولة، أشهرها : جزر البهاما، جزر المالديف، جرز الفوكلاند، جزر الباريادوس، ليبريا، بنما، أوروجواي ، النمسا، موناكو، جزيرة جرينادا، جزيرة برمودا، جزر الكايمان، سنغافورة، هونج كونج ،

لوكسمبورج ، هولندا، مملكه تونجا...

حيث يجري تبييض الأموال - في تلك الدول- وعودتها مرة أخرى إلى البغول ، لاستخدامها كما لو كانت مشروعة تماماً.

يقول د. حمدي عبد العظيم في كتابه الرائع **" غسيل الأموال في مصر والعالم"**: إن ثمة علاقة بين البغول وشركات الدمى باعتبار أن تبادل المنافع يحقق المصلحة للطرفين، ويسهّل حركة الأموال غير المشروعة والقيام بعمليات غسيل الأموال.

إن دور شركات البغول وشركات الدمى في غسل الأموال كبير وخطير في الوقت نفسه.

وشركات الدمى شركات أجنبية مستترة يصعب على الحكومات الاطلاع على مستنداتها المالية، كما أنها كيانات بدون هدف تجاري، وكل ما تريده هو غسيل الأموال بصفة عامة، وأموال تجار المخدرات بصفة خاصة، وذلك من خلال تضليل الحكومات، والوساطة لتحويل حصيلة تجارة المخدرات إلى أموال نظيفة يسهل التعامل بها. وقد تلجأ هذه الشركات إلى استثمار الأموال في الأراضي والعقارات. وقد تتجه هذه الشركات إلى الحصول على قروض من أحد البنوك ثم إيداع الأموال في البنوك لتصدر بعد ذلك اتفاقيات قروض لإعادة توظيف الأموال في بلاد تجار المخدرات، وعندما يتم استجوابهم يقدمون مستندات تؤكد أنها قروض سبق لهم الحصول عليها.

ومن الممكن أن يلجأ تجار المخدرات إلى شراء الشركات المفلسة أو الخاسرة مثل الفنادق، شركات الصرافة، المطاعم وشركات ماكينات البيع، ثم تحويل تلك الشركات الخاسرة إلى شركات ناجحة.

و المشكلة أن شركات الصرافة والسمسرة تتعاون مع شركات الدمى في القيام بعملية غسيل الأموال؛ لكي يتجنب التجار التعامل مع المؤسسات والبنوك الكبيرة التي تتعامل مع شركات الصرافة بمبالغ كبيرة دون شك في معاملاتها.

وهو ما يساعد على تحويل الأموال إلى مناطق تخضع للاختصاص القضائي، ويضمن نقل أموال تجار ة المخدرات إلى جهات أجنبية آمنة، حيث يتم إنشاء شركات في ضوء هذه الجهات بشكل صوري مع إخطار المحامين بتحويل مبالغ لحساب الشركة الخارجي عن طريق شيكات الصرافة.

وهناك طريقة أخرى تلجأ إليها شركات الدمى لإتمام عملية غسيل الأموال، وتتلخص في قيام إحدى الشركات بطلب بضائع من فرعها الأجنبي بسعر منخفض وبطريقة صورية على أن يتم إيداع الفرق بين السعر المنخفض والسعر الحقيقي في حساب سري للشرطة في أحد البنوك الأجنبية، خصوصاً في الدول التي تتمتع بنظام سرية الحسابات.

غسيل الأموال أو الجريمة البيضاء تعتبر من التعبيرات التي

تداولت مؤخراً في كافة المحافل المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، باعتبار أن عمليات غسيل الأموال ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي.

وتشمل عمليات الغسيل لإضفاء المشروعية إعادة الأموال أو الدخول الناتجة عن أحد النشاطات التالية:

(١) أنشطة التجارة في السلع والخدمات غير المشروعة، مثل: المتاجرة في المخدرات بأنواعها، وأنشطة البغاء أو الدعارة، وشبكات الرقيق الأبيض.

(٢) أنشطة التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة دون دفع الرسوم أو الضرائب الجمركية، مثل: تهريب السلع من المناطق الحرة، وتهريب السجائر، وتهريب السلاح.

(٣) أنشطة السوق السوداء المخالفة لقوانين الدولة مثل: الاتجار في العملات الأجنبية.

(٤) أنشطة الرشوة والفساد الإداري والتربّح من الوظائف العامة، مثل: دخول غير مشروعة مقابل تراخيص أو موافقات حكومية أو ترسية عطاءات.

(٥) الدخول الناتجة عن السرقات أو الاختلاسات من أموال عامة، ثم تهريب هذه الأموال إلى الخارج.

(٦) الدخول الناتجة عن تزييف النقد سواء البنكنوت أو العملات المعدنية أو النقود البلاستيكية.

(٧) الدخول الناتجة عن تزوير الشيكات المصرفية وسحب المبالغ من البنوك المحلية بشيكات أو حوالات مزورة.

(٨) الدخول الناتجة عن المضاربات غير المشروعة في الأوراق المالية المعتمدة على خداع المتعاملين في البورصات العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن كافة تلك الدخول تعتبر غير مسجلة في الحسابات الوطنية للدول، ومن ثَمَّ يصعب الوصول إلى أرقام حقيقية عن حجمها أو مقاديرها باعتبارها أنشطة مدرجة ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي، (Under Ground).

إن أخطار عمليات غسيل الأموال وشركات الدمى وصفقات البغول تتعاظم شيئاً فشيئاً، وأصبحت الدول الغنية والفقيرة على حد سواء تعاني منها مشكلات وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية مختلفة الأشكال.

في شهر أبريل عام ١٩٩٦م وتحت إشراف الانتر بول الدولي، ناقش حوالي ٣٦ خبيراً ومسؤولاً من دول عديدة، التقنية المتقدمة وكيفية استخدامها في عمليات غسيل الأموال.

وقد تبين في ذلك المؤتمر أن هناك نوعاً جديداً من التقنية الالكترونية التي تتعامل مع الأوراق النقدية والسماح بإيداع وانتقال

أرصدة الأموال من شخص إلى آخر عبر الدول على مستوى العالم باستخدام الهاتف أو بواسطة شبكات الانترنت دون الحاجة إلى المرور عبر البنوك.

الأمر الذي يتيح لعصابات الجريمة المنظمة استخدامها في القيام بعملية غسيل الأموال القذرة دون الوقوع في أيدي المسؤولين عن مكافحة الجرائم الاقتصادية.

وقد يتراءى لبعض الناس أن عملية غسيل الأموال شأنها شأن الاقتصاد الخفي، لها آثار سلبية وآثار إيجابية، بَيْدَ أن ذلك لا يتصور حدوثه في حالة غسيل الأموال، نظراً لأن هذه الأخيرة تتعلق بالدخول غير المشروعة بخلاف الاقتصاد الخفي، الذي قد يشمل اقتصاديات أو دخول مشروعة، لكنها غير مثبتة في الحسابات الوطنية، كما أنها قد تسهم في علاج مشكلة البطالة وتخفيف الأعباء الاجتماعية للعديد من الأسر التي تصنع أو تنتج منتجات لاستهلاكها الذاتي، ولا تسجّل في الدفاتر.

إضافة إلى المساهمة المقدمة من الاقتصاد الخفي في تنشيط الطلب الكلي في المجتمع، والتقليل من آلام الكساد أو البطالة.

إن بعض الإيجابيات التي قد تتحقق من استخدام الأموال المغسولة لا يمكن أن تتعادل مع فداحة الآثار السلبية الناتجة عنها، على الأقل من وجهة نظر تخصيص الموارد الاقتصادية. إذ تعتبر الأموال

الهاربة إلى الخارج في البنوك العالمية لإجراء عمليات الغسيل، عليها استقطاعات من الدخل الوطني، حيث إن عدم مشروعية الدخل الهارب إلى الخارج تجعل منه نزيفاً للاقتصاد الوطني إلى الاقتصادات الخارجية.

و نظراً لأن غسيل الأموال يعتبر درباً من دروب الفساد المالي والاقتصادي، فإن تأثيره على انخفاض معدل الادخار المحلي يظهر بدرجة ملموسة في كثير من الدول النامية.

كذلك، لا تخلو عمليات غسيل الأموال من تدفق نقدي إلى تيار الاستهلاك سواء في حالة الغسيل عبر البنوك أو القنوات المصرفية أو عن طريق السلع المعمرة والذهب وغيرها، وهو ما يعني الضغط على المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك، وذات نمط استهلاكي يتصف بعدم الرشد أو العشوائية.

و بذلك تسهم عملية غسيل الأموال في زيادة المستوى العام للأسعار أو حدوث تضخم من جانب الطلب الكلي في المجتمع مصحوباً بتدهور القوة الشرائية للنقود.

ختاماً أقول: ينبغي تعميق أواصر التعاون محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا فيما يتعلق بمكافحة الجرائم الاقتصادية. وقد آن أوان ذلك!!!.



الاقتصاد الخفي صناعة يهودية

عادة تستخدم تعبيرات للدلالة على الاقتصادي الخفي (Under Ground) منها: الاقتصاد الموازي، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد غير النظامي، والاقتصاد تحت الأرض، والاقتصاديات السوداء.

إن الاقتصاد الخفي يتمثل في مجموعة الأنشطة غير المسجلة ضمن إطار الحسابات الوطنية. و تشمل الإنتاج القانوني غير المعلن في قطاعات: الزراعة، والصناعة، والتشييد والبناء، والتجارة الداخلية، والسياحة والفنادق والنقل والمواصلات، والتمويل والتأمين، والخدمات العامة والاجتماعية.

كذلك يضم الاقتصاد الخفي إنتاج السلع والخدمات المحظورة، وإنتاج المخدرات، وتوزيع الحشيش، وتوزيع السجائر المهربة، ودخول المراهنات والمقامرات والدعارة وسرقة المواد الخام والمواد الصناعية.

أيضاً يدخل ضمن الاقتصاد الخفي دخول أولئك الذين يعملون أكثر من عمل، أو يجمعون بين وظيفتين في وقت واحد، أو العمل خارج ساعات العمل الرسمية لحسابهم الخاص.

وقد انقسم الاقتصاديون تجاه الاقتصاد الخفي ما بين مؤيد

ومعارض، وما بين شارح لمزاياه وإيجابياته، ومفصّل لعيوبه وسلبياته.

حيث يرى بعض الاقتصاديين أن بعض أنشطة الاقتصاد الخفي تؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية في ظل ظروف معينة، عادة ما تكون مقيدة.

كما يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد الخفي يؤثر بشكل سلبي على القيمة المضافة المتحققة لدى شركات قطاع الأعمال العام والحكومة، إذ تؤثر الأعمال الإضافية للعاملين في جهات أخرى على ضعف إنتاجيتهم في الشركات العامة، ومن ثم نجد الدخل الشخصي مقوماً بأقل من قيمته الحقيقية، مما يؤثر سلباً على الدخل الوطني.

ويمكن أن يترتب على بعض أنشطة الاقتصاد الخفي نتائج اجتماعية سيئة حيث تصعد الفئات الدنيا من المجتمع والتي تحصل على دخول غير مشروعة خفية إلى أعلى المجتمع أو إلى أعلى السلم الاجتماعي بسبب ارتفاع الدخل، وما يرتبط به من تصرفات استهلاكية ونفوذ اقتصادي في بعض المجتمعات النامية.

وفي الوقت نفسه يضعف المركز الاجتماعي النسبي للفئات المتوسطة، والتي تقبل على الأعمال الدنيا التي لا تتناسب مع التأهيل العلمي أو الأسري لهم من أجل الحصول على دخول مرتفعة لمواجهة غلاء المعيشة الذي يصاحب نمو الاقتصاد الخفي.

وفي النهاية، يؤدي ذلك إلى سوء وخلل في توزيع الموارد البشرية على قطاعات النشاط الاقتصادي. إضافة إلى تراجع القيمة الاجتماعية للتعليم والثقافة، وزيادة نسبة التسرب من التعليم، وارتفاع معدل الأمية بدلاً من انخفاضه.

يقول د. حمدي عبد العظيم في كتابه: **" غسيل الأموال في مصر والعالم"**: لا يخفى ما ظهر في الآونة الأخيرة من وجود ارتباط بين الدخول المتحققة في الاقتصاد الخفي وأنشطة الإرهاب المحلي والعالمي، وتشجيع العنف في مختلف أنحاء العالم.

ونظراً للارتباط الوثيق بين الاقتصاد الخفي والجرائم الاقتصادية، فقد اتجهت وزارات الداخلية في مختلف دول العالم إلى إنشاء إدارات متخصصة للأمن الاقتصادي، وملاحقة عمليات غسيل الأموال القذرة، وتعقب الجرائم الاقتصادية وكشف علاقتها بالإرهاب والعنف والتطرف، مع الحرص على تعميق روابط التعاون الدولي لمنع الجرائم الاقتصادية والمرتبطة بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الأسود.

لذا، فإن بعض الاقتصاديين يرى أن ظاهرة نشوء اقتصاد خفي يرجع إلى وجود تعقيدات إدارية بيروقراطية حكومية ترتبط بزيادة حجم القطاع العام وزيادة دور الدولة في ملكية وإدارة النشاط

الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأعباء الضريبية.

ومن ثَمَّ، فإن أسباب حدوث الاقتصاد الخفي يمكن تصنيفها في الآتي:

١- الضرائب.

٢- التعقيدات الإدارية.

٣- الإجراءات المانعة للحرية الاقتصادية.

٤- الفساد الإداري.

فالضرائب تعتبر مسؤولة عن حدوث الاقتصاد الخفي بشكل كبير في بعض الدول المتقدمة. فقد أشارت بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي إلى ارتفاع عدد حالات تجنب الضرائب أو التهرب منها.

كما نجد أن هناك قاعدة عامة مفادها أنه كلما ارتفعت درجة تنظيم الاقتصاد وزادت الضوابط الإدارية الموضوعة للسيطرة الحكومية على الاقتصاد الوطني؛ كلما زادت الدوافع لدى الأفراد للالتفاف من حول هذه النظم والقواعد، وعادة ما يوجد بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن وضع رقابة صارمة عليها، ومن ثَمَّ تسهم في حدوث الاقتصاد الخفي.

إن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن الأنشطة غير

القانونية الممنوعة تمثل ما يتراوح بين ثلث ونصف حجم الاقتصاد الخفي الناتج عن معاملات قانونية.

وقد ثار جدل هو أن المبالغ غير القانونية المرتبطة بالفساد الإداري في بعض الدول تعتبر من ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي.

والمشكلة، أن الاقتصاد الخفي يتسبب في حصول المسؤولين عن صنع السياسات الاقتصادية للدولة على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند صنع هذه السياسات. مثال ذلك: معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة، ومعدلات التضخم وإحصائيات ميزان المدفوعات.

كما نجد أن تنامي حجم الاقتصاد الخفي يترتب عليه زيادة كبيرة في الدخول غير المشروعة، مما يؤدي إلى حصول بعض الفئات على دخول لا تستحق الحصول عليها، كما أن هذه الفئات تزداد في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مواكبة للزيادة في حجم الاقتصاد الخفي.

وللأسف فإن وجود الاقتصاد الخفي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما ينتج عنه نتائج غير فعالة من الناحية الاقتصادية، باعتبارها غير مناسبة للواقع الفعلي، وإن كانت متفقة مع الحسابات الرسمية.

لذا يؤثر الاقتصاد الخفي بصورة سيئة على تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع، حيث نجد أنه في حالة عدم خضوع الدخول المتحققة في ظل الاقتصاد الخفي للضرائب يحدث تحول في تخصيص الموارد، لتتجه إلى أنشطة الاقتصاد الخفي، وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي، وينطوي ذلك بلا شك على سوء تخصيص للموارد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد أوضحت بعض الدراسات أن أرباح مافيا السوق السوداء في بعض الدول أصبحت تمثل ٥٠٪ من حجم الاقتصاد الوطني. وبيّنت تلك الدراسات أن حجم الأرباح التي تحققها المافيا من الاقتصاد الخفي بلغت في عام واحد حوالي ١١٠ مليار دولار، مما يوضح سيطرة الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الأسود على مختلف دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء.

ومما يزيد الأمر تعقيداً انتشار عمليات غسيل الأموال للدخل المتحقق في ظل الاقتصاد الخفي في السنوات الأخيرة بمعدلات متسارعة في بعض دول العالم.

فقد أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن حجم عمليات غسيل الأموال سنوياً في الدول الصناعية والمتحققة من تجارة المخدرات وتهريبها تتراوح بين ١٢٠-٥٠٠ مليار دولار.

وفي مصر، تشير بعض التقديرات إلى أن حجم الاقتصاد الخفي بلغ حوالي ٢٢٢ مليار جنيه مصري خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩١م)، وذلك في الوقت الذي بلغ فيه الدخل الوطني نحو ١٩٦ مليار جنيه فقط!!.

وهكذا نجد أن مجالات الاقتصاد الخفي غير المشروع تعددت وتنوعت وازداد حجمها مع كل زيادة تحدث في النمو الاقتصادي وآفاق العولمة.

وهكذا تظل المشكلة باقية في حالة الاقتصاد الخفي، وهي أن الدخول التي يحصل عليها الأفراد بصورة غير شرعية تظل بمنأى عن التسجيل في الحسابات الوطنية للدولة، ولا تخضع للضرائب في الوقت نفسه.

كما أن الاقتصاد الخفي يمكن أن يؤدي إلى تحول الاقتصاد الساكن إلى اقتصاد حركي، وهو ما يترتب عليه إرتفاع كفاءة التشغيل في الاقتصاد الوطني.

ولعل ذلك يوضح أن الاقتصاد الخفي ليست كل نتائجه سيئة بالضرورة، لكن معظمها كذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية غسيل الأموال يمكن أن تؤدي في المستقبل، ومن خلال تحويل الجزء غير المشروع من الاقتصاد الخفي إلى

دخل مشروع يدور في قلب الاقتصاد الرسمي، إلى تحويل الاقتصاد الخفي إلى اقتصاد رسمي، يظهر في السجلات وفي الحسابات الوطنية في السنوات التالية لإجراء عمليات الغسيل.

وللأسف فإن عصابات الاقتصاد الخفي ومافيا المخدرات وبغول الأموال القذرة استطاعت تحقيق دخول مرتفعة من معاملات السوق السوداء، وتجارة العملات الأجنبية والذهب والخمور والقمار والدعارة والمخدرات.

ختاماً أقول: إن ما سبق يعني ضرورة اتخاذ الإجراءات الرادعة والترتيبات اللازمة والقواعد المنظمة والوسائل المناسبة لمواجهة تلك الأخطار.

وقد آن أوان ذلك!!!....



اليهود والسوق شرق أوسطية

لو حاولنا أن نبحث في كتب المؤرخين ومؤلفات الجيواقتصاديين عن أصول ومدلولات تعبير الشرق الأوسط لطالعتنا تفسيرات شتى. ومن النادر تطابق إجابتين، فغموض التعبير واتساع دلالته يجعل من أي إجابة مجرد تكهّن شخصي لا يركن إليه.

فالمنظور يعبّر عن بقعة جغرافية غير محددة وغير ثابتة المضمون، وكما يقول يوسف صايغ: إنه شرق أوسط إذا نظر إليه من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه غرب أوسط إذا نظر إليه من اليابان أو أستراليا.

وفي جميع الحالات يشمل المنظور إسرائيل، بل إن إسرائيل كما يقول مسؤولوها هي في قلب الشرق الأوسط، وتلتقي فيها معظم المشاريع والبرامج المنشودة في إطار الشرق الأوسط، وهي عبارة جاءت في خطاب بيريز في قمة الدار البيضاء في منتصف التسعينيات.

منذ عام ١٩٧٧م بدأ معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد الأمريكية يعمل كليًّا لدراسة مستقبل السلام في الشرق الأوسط عبر تنظيم لقاءات مشتركة بين مفكرين عرب وإسرائيليين

وأمريكيين.

وفي بداية النصف الثاني من الثمانينيات بدأت مراكز البحوث في كل من إسرائيل وأمريكا وأوروبا في وضع تصورات للترتيبات الاقتصادية التي يتوقعون تنفيذها في المنطقة بعد تحقيق السلام.

وبالإضافة إلى معهد الشرق الأوسط في جامعة هارفارد برزت دراسات معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى والبنك الدولي والمعهد الدولي لبحوث الغذاء في واشنطن.

وقد كشفت صحيفة الشرق الأوسط عن دراسة صدرت في واشنطن تحت عنوان " **ضمان السلام في الشرق الأوسط، مشروع اقتصادي انتقالي**" تحت إشراف جوزيف كاليفانو ومشاركة ٣٦ خبيراً أمريكياً وإسرائيلياً وأردنياً وفلسطينياً في جامعة هارفارد.

ولعل أخطر الأبحاث في هذا المجال هي التي قام بها الباحث الإسرائيلي حاييم بن شحار بتمويل من صندوق هامر لأبحاث السلام، بعنوان" **اقتصاد في خدمة السلام**".

وهدفت الدراسة إلى أنه لو أصبحت هناك حدود مفتوحة مع الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية والأردن؛ فإن الطريق ستصبح مفتوحة إلى الأماكن الأخرى.

إذ يمكن للسلع الإسرائيلية سواء حملت علامة إسرائيلية أو تم

تسويقها من خلال تغليف يحمل اسم شركة فلسطينية أو أردنية أن تنتشر في أنحاء منطقة الشرق الأوسط كافة.

وعلى رأس مهندسي السوق الشرق أوسطية يأتي شمعون بيريز الذي يرى أن بناء شرق أوسط جديد يتطلب إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس الحياة والسياحة على نسق السوق الأوروبية المشتركة التي قامت على أساس الفحم والصلب.

ونستخلص مما سبق خطوطاً عريضة لهيكلة السوق تمرّ عبر مراحل ثلاث، تحكمها فقط الأولويات الإسرائيلية المتناسقة مع المصالح الأمريكية.

المرحلة الأولى: قيام سوق ثلاثية صغيرة تجمع إسرائيل والأردن وفلسطين، على غرار اتجاه دول البنلوكس الأوروبية (هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج).

المرحلة الثانية:إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تضم: مصر وإسرائيل وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان.

المرحلة الثالثة: توسيع منطقة التبادل التجاري الحر لتشمل دول الخليج العربي وتركيا، للاستفادة من أموال دول الخليج في المشاريع المقترحة، ولتكون تركيا خزان المياه الذي لا غنى عنه لسد حاجة المنطقة في المراحل القادمة.

لذا، يحدد شمعون بيريز مرتكزات هذه السوق بخمسة عناصر حيوية: المياه والنفط والتقنية والأيدي العاملة والسياحة. وجميع هذه العناصر مرتبطة بالتقنية أي القدرة العالية على التشغيل، وهذه للأسف متوفرة في إسرائيل تحت سقوف معاهدها ومراكزها البحثية أكثر من غيرها.

ومما يُؤسف له محاولة بعض المسوّقين والسماسرة العرب التقليل من التأثيرات السلبية لمشروع السوق على الوجود العربي، معتبرين أن سوق الشرق أوسطية هي مجرد ترتيبات اقتصادية لا تؤثر سلباً على التكامل العربي .

ويرون أن ثمة مبالغات في تقدير الدور الإسرائيلي ومخاطر هيمنته على العالم العربي، وأن المستقبل يحمل مع هذه السوق إمكانات هائلة لتطوير الاقتصادات العربية، على اعتبار إمكان الاستفادة من التقدم الإسرائيلي في بناء المجتمع العربي!!!.

وللحقيقة فإن النظام الشرق أوسطي يضع إسفيناً في قلب الجسد العربي، ويمنع صراحة إعادة اللُحمة إليه، فهو حقيقة اعتداء فعلي على وحدة الأمة.كما أنه ليس من أجل سواد عيون الغرب سعي الإسرائيليين إلى بناء الشرق الأوسط الجديد، وإنما من أجل مد السيطرة الإسرائيلية إلى حيث لم تستطع دباباتها الوصول إلى ذلك.

يقول منير درويش ملكي في كتابه" السوق الشرق أوسطية" ولا ننسى كيف لحقت المنتجات الإسرائيلية بدِبابات جيشها إلى الأسواق اللبنانية عام ١٩٨٢م. حيث كان القصف الاقتصادي يسابق القصف الصاروخي. فامتلأت الشوارع بالخضار والفواكه الإسرائيلية التي قضت على موسمين زراعيين في لبنان.

إن منظري النظام الشرق أوسطي يتحدثون عن أن المعادلة التي ستحكم الشرق الأوسط الجديد ستتكون عناصرها من النفط العربي+ الأيدي العاملة المصرية+ المياه التركية+ العقول الإسرائيلية.

وهنا نخلص إلى سؤال محوري في موضوعنا: هل من المنطقي أن يقدم العرب كل مواردهم لمشروع يؤمّن مصالح إسرائيل ولا تقدم هي شيئاً بالمقابل؟!!

فالناس تخدع بعض الوقت ولكن ليس كل الوقت!!!!

فما أحرانا نحن أبناء أمة واحدة خالدة أن نبدأ في وضع أهدافنا البعيدة المدى ونواكب تحقيقها عبر تخطيط محكم وتنفيذ متدرج.

إذ يكفي الأمة لقاءات موسمية، ومؤتمرات خادعة، وعبارات مزيفة، تذوب كالثلج في الهاجرة؟!!!

* * *

اليهود يحكمون العالم اقتصادياً

منذ أقدم العصور، كان لأصحاب رؤوس الأموال تأثير كبير على مصائر مئات الملايين من البشر، ابتداء من " جاك كور" و " صاموئيل برنارد" مقرضي الأموال إلى " روتشيلد" في فرانكفورت، وأسرة "بارينغ" في لندن ، و" لامبرت" في بروكسل، مروراً بأسرة " مورغان " و أسرة " روكفلر " في نيويورك.فعندما استطاع هؤلاء الصيارفة تكديس الثروات، أخذوا يزودون أصحاب التيجان الملكية بالقروض لينقذوا مالياتهم، وينشئوا الجيوش الجرارة، ويشنوا الحروب، ويبنوا القصور والقلاع، إلى جانب ذلك، كان كبار الصيارفة يحقنون رؤوس الأموال في الصناعات الجديدة، ويعطونها قوة ودفعاً عظيمين كما أصبحوا مع مرور الزمن القادة الحقيقيين للعالم الاقتصادي، ويديرون عن بُعد العديد من الحكومات، وفي بعض الحالات كانوا يتبوءون فيها المراكز الرفيعة مثل نيكر وجاك لافيت، وغدوا رواداً أكفاء للتحالفات الدولية، أو قادة لفئات متخاصمة كانت موجودة في كل مكان خلف مسرح التاريخ.

يقول جان بوميير في كتابه" **رجال المال والمصارف يحكمون العالم**": في بعض الأحيان كانت ثروات أباطرة المال معرضة

للمصادرة، لأنها كانت غير مشروعة، وتخفي وراءها مطامع مظلمة سوداء. غير أن الغالبية العظمى من القادة لم يكن لديهم الرغبة ولا الوسائل للتخلص من ضغوط رجال المال الأقوياء الذين كانوا يساعدونهم في تحقيق التوازن بين الموارد والمصروفات في ميزانياتهم، وينقذونهم من التبذير المجنون.

ومع تطور الحياة الديمقراطية في الأمم الكبرى المتطورة، ومع تكريس المجالس النيابية، أصبحت أدوار الماليين (رجال المال والمصارف) تتم بصورة أكثر سرِّية وتعقيداً، ولكنها لم تختفِ، وأصبحت آلياتها أكثر اصطناعاً وذكاءً وتضليلاً، فالسلطات المركزية فقدت السهولة التي كانت تملكها في الماضي لمعالجة الشؤون المالية بشكل خفي. غير أن المؤسسات المالية الأكثر نفوذاً ما لبثت أن تسللت إلى النقاط الحساسة في الآلة الحكومية.

و في الأيام الحالية، لم تعد أسلحة المال تقتصر على حدود ميادين عملها في الدولة الواحدة، بل تعدتها لتصبح عابرة للقارات وكونية. ففي النصف الثاني من هذا القرن حصلت المصارف على قوة هائلة، فأقامت فروعها، وعقدت تحالفاتها الثابتة فوق القارات الخمس، وأخذت تستخدم مئات المليارات من الدولارات لتدعيم رؤوس أموالها، وأصبحت تملك قوة ردع من الصعب إذا لم يكن من المستحيل مقاومتها، وغدت مساندتها ضرورية لإيجاد الفعاليات الجديدة وإقامة

التوازن في أسواق العملات الصعبة، أو لنجدة الشركات الكبرى والدول المدينة التي تشرف على الاختناق.

لقد بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عصر جديد: هو عصر الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات عابرة القارات و " الأورو دولار" و " البترو دولار"يقول أحمد عبد الكريم مترجم كتاب جاك بوميير، السابق الإشارة إليه،: وفي السنوات الأخيرة ظهر للتداول اصطلاح دولي جديد" الناركو دولار" وهو يعني الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات. وإلى جانب ذلك ظهرت عمليات غسل الأموال أو تطهيرها، وتشترك في هذه العمليات بعض الدول والمنظمات والأجهزة السرية والمؤسسات المالية المشبوهة.

ومن جهة أخرى، صاحب هذا التطور الهائل في عالم المال والاقتصاد، تطابق وتعاون وتنسيق يكاد يكون شاملاً بين المؤسسات المالية الخاصة (المصارف والشركات المالية) من جهة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية من جهة أخرى.

و في الوقت نفسه، ظهرت بعض التشريعات والقوانين التي تزداد قوة يوماً بعد يوم، هدفها الحدّ من تسلّط المؤسسات المالية الخاصة في كثير من بلدان العالم. ففي فرنسا مثلاً، عندما وصل " اليسار" إلى السلطة عام ١٩٨١م، بادر باستخدام أساليب جذرية، فأمَّم الإقراض كلياً. غير أن " ديناصورات المال" أي المصارف

والمؤسسات المالية المتنوعة تبقى أفضل تسليحاً.

والحقيقة التي لابد من الاعتراف بها في عالم اليوم، أن السلاح المالي سلاح حاسم في المعارك السياسية التي تدور رحاها بين الشرق والغرب. وهكذا تصبح الحرب التجارية والمالية في الظروف الدولية الراهنة، إحدى البدائل الفعالة للحرب الساخنة. وتُشكِّل رؤوس الأموال- في كل مواجهات الدول- كتلة مناورة أساسية، وتُشكِّل القروض الممنوحة من الأمم الغنية للدول النامية وسائل ضغط، وتوجد علاقات غير متكافئة.

و مما لاشك فيه، فالمال في كل الأحوال، يُشكل عصب الحرب، وأداة السِلْم، ومفتاحاً للتطور، ومصدراً للسلطة...



بروتوكولات يهودية

ليس في تاريخ البشرية أمة اشتهرت بحب المال والسعي إلى جمعه كما اشتهر به اليهود، فقد سلكوا في ذلك الطرق غير المشروعة، حتى ما كان بعيداً عن المروءة، وأسرفوا في الحرص على جمع المال إلى حد العبادة.

وربما كان السبب في الحرص على جمع المال يعود إلى رغبتهم في السيطرة على العالم، فالمال في نظرهم- من الوسائل المهمة التي تمكنهم من الوصول إلى هدفهم.

و قد بيّن القرآن الكريم حقيقة حبهم للخلود في الأرض، فقال جل شأنه:﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾[البقرة: ٩٦].

فاليهود يعتقدون أن ثروات الأرض ملك لهم، وعليهم استعادتها، كما يرون أن السيطرة على الاقتصاد العالمي تمكنهم من تنفيذ مؤامراتهم بإحكام ونجاح.

جاء في البرتوكول الثامن من " بروتوكولات حكماء صهيون ":

إننا سنحيط حكومتنا بجيش كامل من الاقتصاديين، وهذا هو السبب في أن علم الاقتصاد هو الموضوع الرئيس الذي يعلمه اليهود. وسنكون محاطين بألوف من رجال البنوك وأصحاب الصناعات وأصحاب الملايين. وذلك لأن المال في الحقيقة هو الذي يقرّر كل شيء".

وغير خافٍ أن اليهود يسعون دائماً لإحداث الأزمات الاقتصادية وإشعال الفتن بين الناس والدول. جاء في البروتوكول الحادي والعشرين: لقد استغللنا فساد الإداريين، لكي نجني ضعفي المال الذي قدمناه قرضاً إلى حكوماتهم، أو نجني ثلاثة أضعافه. مع أنها لم تكن في الحقيقة بحاجة إليه قط. وحينما تعلن الحكومة إصدار قرض كهذا، تفتح اكتتاباً لسنداتها، وهي تصدرها مخفضة ذات قيم صغيرة جداً، كي يكون في استطاعة كل إنسان أن يسهم فيها. و لكن حينما تنتهي المهزلة تظهر حقيقة الدَّين الكبير جداً، وتضطر الحكومة من أجل دفع هذا الدَّين وفوائده إلى الالتجاء إلى قرض جديد، لا يلغي دين الدولة بل يضيف إليه دَيناً آخر... بمثل هذا العمل ستعترف الحكومة اعترافاً صريحاً بإفلاسها، مما سيبيّن للشعب تبييناً واضحاً أن مصالحه الذاتية لا تتمشى بعامة مع مصالح حكومته.

وجاء كذلك في البروتوكول الثاني والعشرين: في أيدينا تتركز أعظم قوة في الأيام الحاضرة، ونعني بها الذهب، ففي خلال يومين

نستطيع أن نسحب أي مقدار منه من حجرات كنوزنا البشرية... فهل يمكن ولنا كل هذه الخيرات الضخمة أن نعجز بعد ذلك عن إثبات أن كل الذهب الذي ظللنا نكدسه خلال قرون كثيرة جداً لن يساعدنا في غرضنا الصحيح للخير، أي لإعادة النظام تحت حكمنا؟!!

وللأسف فإن اليهود اليوم يسيطرون على مقدرات صناعية وتجارية ضخمة، وكذا شركات كبرى تجارية في أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

إن الخطة التي يفتعلها اليهود لإحداث الأزمات الاقتصادية تقوم على عنصرين أساسيين:

الأول: احتكار العملة وسحبها من التداول، وذلك بمختلف وسائل الاحتكار المصرفي العالمي، الأمر الذي يوقع الناس في ارتباك ناجم عن فقد السيولة النقدية.

والثاني: إغراء الدول أو إلجاؤها ومن وراء الدول أرباب الأعمال من شركات وأفراد إلى طلب القروض من اليهود المحتكرين للذهب وغيره من العملات النقدية، مقابل فوائد ربويّة يحصل عليها اليهود.

وقد أكّد ذلك بتفاصيل كافية كُتَّاب أفاضل من أبرزهم الشيخ عبد الرحمن الميداني في كتابه" **مكايد يهودية عبر التاريخ**" ود. حمود الرحيلي في كتابه الرائع " **الصهيونية وخطرها على البشرية**" .

ثم يقول حكماء صهيون في البروتوكول العشرين: إن الأزمات

الاقتصادية التي دبرناها بنجاح باهر في بلاد الأمميين (شعوب العالم ما عدا الشعب المختار (اليهود) في نظر حكماء صهيون) قد أنجزت عن طريق سحب العملة من التداول، فتراكمت ثروات ضخمة وسُحب المال من الحكومة التي اضطرت بدورها إلى الاستنجاد بمالكي هذه الثروات لإصدار قروض، ولقد وضعت هذه القروض على الحكومات أعباء ثقيلة اضطرتها إلى دفع فوائد المال المقترض، مكبلة بذلك أيديها.

وبهذه الطرق والأساليب الخبيثة يمارس اليهود سيطرتهم على الاقتصاد العالمي والتلاعب بالسلع والنقود والتجارة، وفرض النظام الربوي على مؤسساتنا و اقتصاداتنا، وإثارة الأزمات الاقتصادية وإشاعة الفوضى الاقتصادية.

يا دعاة السوق شرق أوسطية اقرأوا واعلموا مكائد اليهود وخططهم ومآربهم، واعلموا أن مقاصدهم خبيثة ونواياهم سيئة وأهدافهم سلطوية وأساليبهم دنيئة.

يا دعاة السوق شرق أوسطية آن لكم أن تستيقظوا قبل أن تدفعوا الجزية !!!....



مخططات يهودية

لدى إلقاء نظرة شاملة على مراحل تطور الكيان الصهيوني خلال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، يتضح من خلال عملية بنائه اقتصادياً وتقنياً وعلمياً وعسكرياً أنه أُعد ليمارس دوراً توسعياً يتجاوز حدوده الجغرافية وحاجات المستوطنين المقيمين فيه.

فهو لم يقم كملجأ ليهود العالم يلوذون به للعيش حياة يهودية سليمة، ولا لتحقيق أسطورة توراتية بالعودة إلى أرض صهيون أرض الميعاد، زعموا، ولا لتحقيق شعارات صهيونية بإقامة المركز الروحي وتحقيق مركزية إسرائيل في حياة الشعب اليهودي.

فقد كانت هذه كلها ديباجة عاطفية لحمل يهود العالم على الهجرة إليه والمساهمة في بنائه مادياً ومعنوياً، ولتضليل الرأي العام العالمي تبريراً لاغتصاب الوطن الفلسطيني مِن أصحابه الشرعيين، وتغطية للأهداف والأدوار الحقيقية التي أسندت إليه.

يقول الأستاذ سمير جبّور في كتابه" **مخططات إسرائيل الاقتصادية**": وإذا كانت ثمة قيود على المطامع الإقليمية للحركة الصهيونية، فإنه لا حدود لمطامعها الاقتصادية.

فالتطلعات الاقتصادية الصهيونية إلى السيطرة على ثروات العالم العربي وخيراته ومصادره الطبيعية وطاقاته البشرية وتسخيرها في خدمة الأهداف الصهيونية؛ لم تكن وليدة الساعة، ولا وليدة المسار الذي بدأ بزيارة السادات للقدس. فهذه التطلعات ولدت مع الحركة الصهيونية، بل قامت عليها. وهي ملازمة أيضاً لطبيعة الكيان الصهيوني الذي لا يستطيع البقاء إلا بتوفير الرقعة الاقتصادية الأوسع على حساب العالم العربي طبعاً.

لقد كان التصور الصهيوني للدولة الصهيونية حتى قبل قيامها قائماً على مبدأين أساسيين.

أولهما: أنه يجب أن تكون موارد هذه الدولة من الكثرة والتنوع بحيث تتمكن من استيعاب أعداد كبيرة من السكان، وتوفير مستوى معيشي مرتفع لهم، وتأمين الحاجات المعقدة للدولة الحديثة.

وثانيهما: أن الموارد الحيوية لهذه الدولة كالماء والنفط و غيرهما من الثروات الطبيعية، يجب أن تكون تحت سيطرتها أي واقعة ضمن أراضيها.

ومنذ أن قامت الدولة الصهيونية وهي تتطلع إلى المزيد من الموارد، في إطار من الطموح إلى السيطرة عليها، أي احتوائها ضمن

الكيان الصهيوني، مما يشكل حافزاً آخر مستمراً نحو التوسع.

ومن هنا، عمل الكيان الصهيوني على تحويل مجرى نهر الأردن، وتطلع إلى استغلال قناة السويس والمطالبة بحصة من مياه النيل والليطاني، وطمع في الثروة البترولية العربية والإفادة من طريق التجارة التاريخية من الشرق والغرب، براً وبحراً وجواً.

أما خارج السيطرة المباشرة، فتطمع الصهيونية العالمية في أن تجعل من كيانها مركزاً للصناعة والمال والخدمات بالنسبة إلى المنطقة بأسرها، سعياً لتوسيع رقعتها الاقتصادية.

وفي الحقيقة، إن عملية بناء اقتصاد الكيان الصهيوني قد بدأت قبل قيام إسرائيل، لا بل إن إقامة أساس البنيان الاقتصادي بدأت خلال فترة الانتداب البريطاني في فلسطين (١٩١٨-١٩٤٨م).

وقد أتاحت حكومة الانتداب لليهود في فلسطين إقامة مؤسساتهم الاقتصادية. وكانت الوكالة اليهودية القناة الرئيسية لجمع الأموال وتسهيل عمليات الهجرة العلنية والسرية، وبالتالي انتقال الأيدي العاملة التقنية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت المشاريع الاقتصادية اليهودية، خلال سنتين فقط- فيما عدا فروع المعادن والكهرباء- تشكل ثلث

عدد المشاريع الصناعية في فلسطين، ووظفت فيها ٦٤٪ من أموال الاستثمار، وكانت تنتج ٤٤٪ من المنتوجات.

وعلى حد قول نداف هليفي: إن المؤسسات العامة كانت تعتبر خلال فترة الانتداب أن التنمية مسار يتخلله وضع الأساس الاقتصادي بواسطة المهاجرين الجدد، وتدفق الأموال من الخارج . وهذا الأساس الاقتصادي يتيح المزيد من الهجرة والنمو الاقتصادي المتواصل.

وعندما أعلن قيام إسرائيل كانت هناك بنية اقتصادية قائمة، أمكن تطويرها بوتيرة سريعة بعد تدفق المهاجرين والأموال، والسيطرة على الممتلكات العربية بما فيها المشاريع الصناعية والشركات والأراضي ومصادرتها بموجب قانون" أموال الغائبين".

ثم شهدت فترة ما بعد قيام إسرائيل تطوير الدوائر الاقتصادية التابعة للوكالة اليهودية، وإقامة جهاز اقتصادي حكومي كامل بقوانينه ونظمه.

يقول سمحا ارليخ – وزير مالية سابق- إن إسرائيل حصلت منذ إقامتها على أموال تُقدّر بحوالي ٤٠ مليار دولار. جاء ١٦ مليار دولار منها، أي ٤١٪ من مصادر يهودية على شكل تبرعات واستثمارات

وتحويلات من المهاجرين. وجاء ١٢ مليار دولار أي ٣٠٪ من المساعدات بصورة هبات وقروض من حكومة أمريكا. ونحو ٥,٦ مليارات دولار أي ١٤٪ من الحكومة الألمانية. وأما المليارات الستة الباقية، فقد استطعنا الحصول عليها من سوق الأموال العالمية والمؤسسات الدولية.

وللأسف، فقد استطاعت إسرائيل بواسطة هذه المساعدات وإعداد المهارات الفنية، وبواسطة شبكات التعليم المهني والمعاهد المختلفة على جميع المستويات قطعَ شوطٍ بعيدٍ في الإنتاج الصناعي والزراعي.

وفي أعقاب حرب ١٩٥٦م، انطلقت إسرائيل إلى معالجة مشكلات الاقتصاد البعيدة المدى.

وقد أدت حرب ١٩٦٧م إلى جانب توسيع رقعة إسرائيل الجغرافية والاقتصادية إلى ربط اقتصاد المناطق المحتلة باقتصاد إسرائيل بما ينطوي عليه هذا الربط من فتح أسواق جديدة لتصريف منتوجاتها، وتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العربية العاملة الرخيصة في المشاريع الاقتصادية.

وفي السبعينيات، وضعت الحكومة الإسرائيلية خطة اقتصادية،

قوامها: خفض التضخم بنسبة ٢٣٪، وزيادة الصادرات بنسبة ٢٠٪ وخفض العجز التجاري بمقدار ٢٠٠ مليون دولار، وعدم رفع علاوة الأجور، وتباطؤ في العمالة مع المحافظة على العمالة الكاملة ورفع الأسعار بنسبة ٢٠٪.

وتقوم هذه الخطة التي سميت الانقلاب الاقتصادي على الإصلاح الشامل لأنظمة العملة و يشمل:

(١) إلغاء الرقابة على العملات الأجنبية.

(٢) تعويم قيمة صرف الليرة وخفضها بنسبة ٤٤٪.

(٣) توحيد قيمة الصرف.

وقد أعلن سمحا ارليخ أن الخطة الاقتصادية الجديدة ستجعل من إسرائيل سويسرا الشرق الأوسط.

لذا ، يعتبر الإسرائيليون التبادل التجاري بينهم وبين الدول العربية في حال قيام السوق شرق أوسطية والتعاون المشترك الركيزة الأساسية لتحقيق أطماعهم الاقتصادية في العالم العربي.

ففتح الأسواق العربية أمام السلع والمنتوجات الإسرائيلية، حلمٌ طالما راود الإسرائيليين منذ أن أخذوا يعززون بنيتهم التحتية الصناعية.

فهم يعلّقون أهمية خاصة على التبادل التجاري لغزو الأسواق العربية، من أجل تقليص اعتمادهم على المعونات الخارجية والاقتراب من الاستقلال الاقتصادي.

ويرتكز مفهوم الإسرائيليين الخاص بالتعاون الصناعي مع الدول العربية على ميزة التفاوت القائم بين الصناعة الإسرائيلية والصناعة العربية بصورة عامة. فالإسرائيليون ينظرون إلى الصناعة العربية على أنها متخلفة وغير قادرة على منافسة صناعتهم.

وعلى الرغم من أن معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية قد نصَّت على ضرورة إعادة حقول النفط إلى مصر، فإن إسرائيل حرصت على ضمان استمرار تدفق إنتاج آبار النفط ليس في سيناء فحسب، بل تعداه إلى نفط مصر بأسره.

وعلى حدِّ تعبير موشيه زنبار: إن المنتوج الأساسي الذي نحتاج إليه من المصريين هو النفط ، والمقصود النفط المصري عامة ، لا نفط سيناء فحسب.

ومن جانب آخر فإن الخبراء الإسرائيليين بالشؤون المائية والزراعية يُجمعون على أن إسرائيل تواجه منذ فترة أزمة خطرة في المياه.

وقد صرّح أليشع كالي أن توفير المياه اليوم غير مضمون لجميع

المناطق، وإذا لم يتم تحول فوري في السياسة المائية، فقد نواجه أزمة تصل إلى حد الكارثة.

وإزاء هذه الأزمة، اتجهت أنظار إسرائيل إلى المياه العربية. وظهرت دعوات إلى تحويل روافد نهر الأردن قبل أن تصب في بحيرة طبريا، وكذلك إلى استغلال مياه الليطاني والحاصباني وإلى جرّ مياه النيل إلى النقب.

هذه بعض تطلعات إسرائيل الاقتصادية، والأحداث الأخيرة، والاتفاقات المصادق عليها مع بعض الدول العربية، والدعوات العريضة لسوق شرق أوسطية، وتصدير المنتوجات الإسرائيلية في بعض الدول العربية شواهد على هذه التطلعات.

وقد آن أوان الوقوف في وجه هذه التطلعات والمخططات الاقتصادية الإسرائيلية بحكمة وجدّية وفق خطط مبرمجة منظمة ذات أهداف محدّدة...



خنجر اليهود

لقد كان هدف إسرائيل الدائم الانفراد بمنطقة الشرق الأوسط، بإفناء الوجود العربي أو إجلائهم .

في أوائل عام ١٩٥٧م بدا واضحاً أن العدو الإسرائيلي لم يحقِّق أهدافه، إذ اضطر إلى الانسحاب.

وكان هذا المخطط وليد ظروف دولية وأطماع استعمارية يمكن تلخيصها بثلاثة:

١- أن ايزنهاور - وكان وقتئذ رئيساً لأمريكا، وعد بن غوريون اليهودي بحل مشاكل إسرائيل خلال عشرة أعوام.

٢- أن فرنسا كانت تلعب دوراً استعمارياً في الوطن العربي آنذاك.

٣- أن مصالح بريطانيا وأمريكا متشابكة كالنسيج مع مصالح الصهيونية.

وللحقيقة، فإنه كان للثالوث الاستعماري - بريطانيا أمريكا- إسرائيل، مصالح منفردة، خاصة بكل واحدة منها، ومصالح مشتركة.

وانصبت المصالح المشتركة في قضيتين أساسيتين هما: القضاء على الوحدة العربية، والسيطرة على المنطقة العربية.

فقد كان العرب في وهْم الصهاينة أمة متخلفة نصف بدوية .

ومن هذا الاعتبار يبرّرون لأنفسهم إجلاء سكان هذه المنطقة عن أرضهم أو إفنائهم أو استعمارهم.

إذن، المقياس الأخلاقي ليس الإيمان بتساوي البشر على كوكب الأرض، بل هو تصنيفهم بحسب النظرية العرقية النازية إلى شعوب متفوقة وشعوب منحطة.

وهذا واضح في مخططات إسرائيل التوسعية التي تؤكد أن العملية الاستعمارية لن تكلف إسرائيل سوى إجلاء ٦٠٠,٠٠٠ عربي عن أرضهم.

إن العدو الذي نواجهه ليس فقط قاعدة عسكرية تأسست في فلسطين منذ عشرات السنين باسم إسرائيل، وإنما هو أيضاً أمريكا وبريطانيا والاحتكارات الرأسمالية مجتمعة.

"خنجر إسرائيل" كتاب لمؤلف هندي يُدعى ر.ك. كرانجيا، شبّه فيه إسرائيل بخنجر أجنبي مسدّد إلى رقبة العالم العربي.

على أنه لم يعد كتاب (**خنجر إسرائيل**) في حاجة للتعريف، ذلك لأنه ظهر في فترة حرجة من فترات الصراع العربي الصهيوني، قبل عدوان حزيران – يونيو ١٩٦٧م ثم اكتسب شهرته الواسعة بنتيجة

تطابق مضمونه مع ما حققته إسرائيل خلال عدوان ١٩٦٧م، وتتابعت الأحداث بعد ذلك، وكان من أبرزها الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، حرب العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر/ ١٩٧٣م ثم جاءت المعاهدة المصرية الإسرائيلية مع بداية ١٩٧٩م، وخلال ذلك حدثت في المنطقة تحولات كثيرة.

ويبقى التساؤل بعد ذلك قائماً: أين بقي إسرائيل ؟! تتطلب الإجابة على التساؤل السابق معرفة مفهوم خنجر إسرائيل ذاته، والمضمون الحقيقي لخنجر إسرائيل.

عند الإجابة على النقطة الأولى، يمكن الإشارة إلى كتاب خنجر إسرائيل كواحد من مجموعة غير محددة من الكتب بعضها تمّ وضعه في إطار الحرب النفسية الموجهة إلى العرب لإقناعهم بما تريده الصهيونية. أما بعضها الآخر – الكتب- ومنها الكتاب المشار إليه، فإنها تعتبر نتاجاً أو إفرازاً لمجموعة المعطيات المعروفة التي تمثل الدور الوظيفي للكيان الصهيوني.

وعند النظر إلى النقطة الثانية، نؤكد بداية أن المشروع الصهيوني قد اعتمد منذ البداية – وسيبقى كذلك والله أعلم – على مجموعة من الأسس والمبادئ، منها:

أ- الأهمية الجيوامستراتيجية للمنطقة العربية.

ب- الأهمية الاقتصادية للعالم العربي.

ج- الاحتمالات الناجمة عن تعاظم القدرة الإسلامية.

د- القدرة البشرية للعالم الإسلامي.

هـ-الصراعات الدولية ودورها في التحرك السياسي العسكري للكيان الصهيوني.

و- التحولات العربية وما يمكن أن تشكله من عوائق للمخططات الإمبريالية الصهيونية.

وهنا، يمكن العودة إلى ما تضمنه كتيِّب **"خنجر إسرائيل"** لمطالعة بعض الثوابت في الصراع العربي الصهيوني، والتي تؤكد أن هذه الثوابت لا تجعل احتمالات المستقبل مجرد تخمين إذا صحَّ التعبير، بقدر ما هي مؤشرات تبرهن على حتمية اتجاه مسيرة الأحداث نحو نهاياتها الحتمية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الثوابت ذاتها تؤكد من جديد أن الدور الصهيوني والدور الوظيفي لكيانها الإسرائيلي قد أصبح معروفاً للعالم كله.

و هذا يعني أن تجاهل الإمبريالية الأمريكية للتطلعات العربية والأهداف العربية هو تجاهل متعمد، الهدف منه ترويض العرب على مراحل وإرغامهم في النهاية على التسليم بما كانوا يرفضون!!

وذلك أهم ما يمكن تعلمه من خلال مطالعة "خنجر إسرائيل" ومقارنة مقولاته وتوقعاته التي أصبحت قديمة نسبياً مع ما حدث من تطورات ومع ما يحتمل حدوثه من تفاعلات وتداعيات.

وبعد، ليست قضية خنجر إسرائيل هي قضية تخمينات أو احتمالات تضرب أبعادها في آفاق المستقبل، إنها قضية واقع يستمد وجوده من خلال الضعف العربي وعلى حساب الضعف العربي. بَيْدَ أن هذا الضعف ليس أبدياً وليس مستمراً.

وسيأتي اليوم الذي يكون فيه النصر والعزة للإسلام و المسلمين، وبوادره قد لاحت في الأفق. ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾ [الإسراء: ٨١].



التطبيع مع اليهود في عصر العولمة

هل نحن الآن بلا هوية؟!! هل العولمة في السَوق انتقلت إلى عولمة الفكر؟!! هل تفككت البُنى أكثر؟!!

هذه وغيرها أسئلة عسيرة تبحث عن إجابات لا تقل عسراً وصعوبةً، لأنها لن تلد من حقائق بلا ألم وأسى.

وكي نفهم مسارها ونقف عند مساقها ونظمها لا بد أن نفهم حالنا، نفهم فيسفساء اختلافاتنا ووحدة تنوعها.

فليست هذه أسئلة شك تبحث عن يقين. بَيْدَ أنها أسئلة مرحلة متأزمة تبحث عن إجابة أو إجابات للغد.

مَنْ نكون – إذن– في الغد؟! إن لم نعرف من نحن في الحاضر: أمة أم جماعات؟ أنظمة أم ولايات؟.

ماذا يدفعنا إلى التفاؤل بغدنا؟!

ماذا يدفعنا إلى التشاؤم ؟! الثروات التي إلى ضياع، أم البشر الذين إلى منفى؟!!

ما العمل؟!

أنوقظ ابن زريق البغدادي من خدر التاريخ؟ أم نوقظ ابن خلدون من غفوة الحضارة؟

لا وقت، ولا متسع.

فالمصالح تركض أسرع من المبادئ لتقطف الثمار.

إنها أسئلة الحيرة، لأننا في مفترقها تماماً تعصف بنا بعدُ عواصف شتى!!

هل نجدّد النهضة باكتشاف الذات ونقدها؟!

هل نبقي المثقف سيد الوضوح، أو من حيث هو واهب آمال وأمنيات، فحسب؟!

ماذا تبقى من مسار الطوباوية، هل ظل حقاً سمة تصور لحالة مثالية للإنسانية؟!

نحتاج إلى زمن نعيّد فيه للمتنبي شباب أفكاره، وللبحتري ألق المعنى، وللعامرية وللعامري عذرية العشق، وللانترنت رسالته.

يقول الأستاذ محمدَ الجزائري في كتابه" **احتلال العقل**": نحتاج إلى نلاحظ ونعمل!! بعد ظهر غد الهزائم، لا تغفر أخطاءنا بحيرةٌ من دموع، وسماوات من تشرد، لأننا وجدنا لا نقدِّر قيمة الدمعة إلا إذا

سقطت من قلب مفجوع.

إن السباق الآن هو على أولوية انتزاع الفرصة على الاقتدار. ولا أحد يفكر بالأساليب، بماهية الأساليب، لأنها وسيلة. والكل يحفظ ميكافيللي والكل (أمير). لكن، حينما يحل السكون تكون أنت جزءاً من العالم.

قوة المال، قوة القوة، إنهما الكف التي تأخذ والكف التي تضرب، تُعلي أو تدفع إلى العالم السفلي، عالم اللاعودة والغياب.

لقد قدموا لنا التطبيع فاكهة جبرية، وإن كانت مسمومة!!

ولابد من أن يأكل منها الجميع، حتى يجتازوا بوابة الفقر، إلى عالم وَهْم السعادة!! ولابد أن تأكل كي تخرج من معتقلات الخوف. هكذا يصورون الأمر. وهكذا سقط أفلاطون في سمّ سقراط، دون أن يرثي أحدهما الآخر!!

يا للمفارقة !!! لم يدعونا حتى لنسجل ملاحظة موقف، أو أن ندين حماقة!! أو أن نتوقع شيئاً.

أما هم فقد دأبوا على تنفيذ التفاصيل أدق التفاصيل.

إذن، هل نفتح دفاتر جديدة على الأمل؟!!

هذا هو دورنا دور ضميرنا وإن مزقوا عصب العين والقلب والمُهج؟!!....

❋ ❋ ❋

وبعد، تلك رؤى اقتصادية عن اليهود ومخططاتهم وبروتوكولاتهم وواقعهم وآفاقهم المستقبلية- زعموا- وأساليبهم وأدواتهم.

إنها الصناعة اليهودية للاقتصاد العالمي، وقد آن الأوان أن نحذر ونُعدّ العدة قبل أن ندفع الجزية!!...

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أخوكم

د. زيد بن محمد الرماني

عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية

الفهرس

